

## الجباية المحلية بين المركزية واللامركزية ودورها في تمويل التنمية الاقتصادية المحلية

د/عجيلة محمد جامعة غرداية

د/ بن نوي مصطفى جامعة الأغواط

### مقدمة:

في ظل تنامي الضغوط الدولية والتحول من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق لجأت العديد من الدول إلى منح استقلالية نوعا ما للجماعات المحلية والابتعاد عن السلطة المركزية، ومن بين الجوانب التي مستها الجانب المالي أي اللامركزية المالية.

فالجزائر وكغرار الدول طبقت نظام اللامركزية ، حيث أنشأت جماعات ادارية صغرى مشكلة للادارة المحلية وهي الولاية والبلدية قصد الوصول الى أحسن الطرق التنظيمية وزيادة الشفافية والفعالية في تقديم الخدمات للمواطن ، ولقد منح المشرع الجزائري هذه الجماعات المحلية العديد من المسؤوليات والصلاحيات كحرية تجميع الموارد المالية أي تحقيق اللامركزية الجبائية حيث أن غياب هذه الحرية هو إضعاف لسياس الضرائب المحلية ومهام ومسؤولية السلطات المحلية امام دافعي الضرائب.ومنه يثار النقاش حول مركزية ولامركزية الجباية ومدى مساهمتها تفعيل دور الادارات المحلية في تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية. وهذا موضوع بحثنا في هذه الورقة البحثية من خلال التطرق لما يلي:

### أولا- الجباية ، تعريفها ومبادئها.

تعتبر الضرائب من أقدم و أهم مصادر الإيرادات العامة، حيث شكلت خلال فترات طويلة العنصر الأساسي في الأعمال والدراسات العلمية المالية.وهذا الأمر ليس راجعا لكونها إحدى ابرز مصادر الإيرادات العامة، فقط ولكن لأهمية

الدور الذي تؤديه في سبيل تحقيق أهداف السياسة المالية من جهة ولما تحدثه من إشكالات تقنية و اقتصادية متعلقة بفرضها أو بآثارها من جهة أخرى.

سنحاول من خلال هذا العنصر التعرض إلى النقاط الرئيسية التي تمكننا من الإحاطة بموضوع الجباية حتى نتمكن فيما بعد فهم دورها في الفضاء الاقتصادي، على هذا الأساس سنتطرق إلى المسلك التاريخي للضريبة و التعرف أكثر على الجباية و استعراض مبادئها.

## 1- نظرة تاريخية عن الجباية.

تعود الاقتطاعات الضريبية إلى أقدم العصور التاريخية حيث وجدت الضرائب و تطورت مع وجود السلطة العامة في المجتمع و تطورت مع تطور أهدافها السياسية والاقتصادية، فالرومان اعتبروا أن الضريبة من أهم عناصر السيادة في إمبراطوريتهم، حيث فرضوا الضرائب لتمكنهم من تغطية الأعباء المترتبة عليهم من جراء قيامهم بالتزامات الخدمة و الدفاع و ذلك دون الاهتمام بالأسس المتبعة لفرض و لتحصيل هذه الضرائب و الأساليب ذات الطابع القمعي المتخذة لتحقيق ذلك.

أهم الضرائب في العصر الروماني كانت ضريبة الرؤوس (capitation) والتي فرضت على كل شخص بمجرد إقامته على ارض الدولة، كان الملزم بها هو أب الأسرة الذي يدفع هذه الضريبة عن كل الأفراد الذين يعولهم و البالغين من العمر 18 سنة إلى 60 سنة و القادرين على العمل، بغض النظر عن كونه مالك لثروة أم لا، فهي لا تراعي المقدرة التكاليفية للشخص و كانت تتم بقرارات إلزامية دون أخذ رأي المكلفين.

وفي الوقت الذي كانت فيه الضريبة يحصل عليها الملك في شكل استثنائي وهي بمثابة هبة "don" في القرن 13 فقد أصبح في القرن 14 ذات

شكل عام و مستمر و اقر في انجلترا عام 1429 م حق فرض ضريبة ملكية دائمة (la taille royale) و يلاحظ أن التطور التاريخي أحدث تغييرا أساسيا في العناصر الخاضعة للضرائب، وقد طالب فويان " Vauban " بضريبة واحدة رئيسية بدلا من الضرائب المتعددة.

أما الطبيعيون " physiocrates " فقد نادوا بقصر التكاليف الضريبي على الإنتاج الزراعي باعتبار أن الأرض هي المصدر الوحيد للثروة.

وبعد قيام الثورة الصناعية في إنجلترا و الثورة الفرنسية ظهر نظام الاقتصاد الحر القائم على أساس ما يسمى بنظرية التعادل و يجدر الذكر أن الثورة الفرنسية تأثرت بحد كبير بأراء الفيزيوقراط، حيث اعتبرت الضريبة العقارية عنصر رئيسي في النظام الضريبي.

## 2- تعريف الجباية.

تعددت تعريفات الضرائب نظرا لاختلاف وجهات نظر الباحثين، اخترنا مجموعة منها:

- الضريبة هي مساهمة نقدية تفرض على المكلفين بها حسب قدراتهم التساهمية والتي تقوم عن طريق السلطة بتحويل الأموال المحصلة و بشكل نهائي و دون مقابل نحو تحقيق الأهداف المحددة من طرف السلطة العمومية.

- الضريبة هي فريضة مالية يدفعها الفرد جبرا إلى الدولة أو إحدى الهيئات العامة المحلية بصورة نهائية مساهمة منه في التكاليف و الأعباء العامة دون أن يعود عليه نفع خاص مقابل دفع الضريبة.<sup>1</sup>

سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة، دار الجامعية للنشر، 2000، ص2<sup>1</sup>

-حسب العميد "Gaston jese" الضريبة هي الأداء المالي الذي يدفعه الملتزم بها بصفة نهائية و بدون مقابل لتحقيق تغطية النفقات العمومية.

-الضريبة هي المساهمة المالية الإجبارية التي يدفعها الأفراد بصفة نهائية وبدون مقابل، من أجل تحقيق المنفعة العامة.وتكون هذه المساهمة حسب طاقة المواطنين و نسبة إنفاقهم.<sup>1</sup>

لكن التعريف العام و المقبول يرى أن: "الضريبة هي اقتطاع نقدي إلزامي و نهائي يتحمله الشخص و يقوم بدفعه بلا مقابل وفق لتقديره مساهمة منه في النفقات العامة للدولة".

نلاحظ من هذه التعاريف تكرار بعض العناصر هي:

- اقتطاع نقدي:أي تكون على شكل مبلغ من المال وليس شيء عيني.

- إلزامي:أي أن الفرد مجبر على دفعها حسب نصوص قانونية.

- نهائي: لا يمكن استردادها.

- بلا مقابل:أي أن المكلف بدفع الضريبة لا يتحصل من خلالها على منفعة خاصة حيث تكون هذه الأخيرة غير مباشرة و عامة مثل الأمن و تعبيد الطرقات...

كما لدينا الرسم الذي يعرف عادة بأنه مبلغ من النقود يدفعه الفرد بصفة جبرية إلى الدولة أو إحدى الهيئات التابعة لها، ذلك قصد الحصول على خدمة خاصة ذات مقابل مزدوج (مقابل خاص و عام في آن واحد).

يتضح من هذا التعريف أن الرسم يشبه الضريبة في:

حسين الصغير، دروس في المالية العامة والمحاسبة العمومية، دارالمحمدية العامة، الطبعة الاولى، 1999، ص53<sup>1</sup>

- الصفة الإلزامية.
- الصفة النقدية.
- الصفة النهائية.

بينما يختلفان في المقابل حيث يدفع الرسم مقابل تحقيق النفع الذي يعود على الفرد من جراء تقديم الدولة لخدمة خاصة مثل تسريح إداري كحصول الفرد على ترخيص بناء منزل أو بنشاط عام يقوم به شخص عام بهدف تحقيق نفع عام بجانب نفع خاص يعود على الفرد كرسوم القضاء ورسوم التعليم... ويتميز هنا المقابل بصفة الازدواجية نظرا لاقتزان المنفعة الخاصة مع المنفعة العامة.

### 3- المبادئ الأساسية للجباية.

يقصد بالمبادئ العامة التي تحكم الضريبة، مجموعة القواعد والأسس التي يتعين على المشرع إتباعها ومراعاتها عند وضع أسس النظام الضريبي في الدولة. وهي قواعد ذات فائدة مزدوجة: فهي تحقق مصلحة المكلف بالضريبة من جهة، ومصلحة الخزينة العمومية من جهة أخرى. إي مراعاة مصالح المواطن و الدولة، ولا بد على الدولة أن تحترم هذه المبادئ عند فرض الضريبة ولا يحق لها الخروج عن إطارها وألا اعتبر ذلك تعسفا من جانب الدولة في استعمال حقها في فرض الضرائب ويمثل ظلما للأفراد المكلفين بالضريبة.

إن "ادم سميث" في سبيل بحثه عن الشروط العامة لنظام ضريبي فعال، قد قام بوضع أربعة قواعد صاغها في كتابه "بحث عن طبيعة وأسباب ثروة الأمم" الصادرة في 1776. هذه القواعد باستثناء الأولى تهتم خاصة بالشروط الخارجية للضريبة و العلاقات بين الدولة والمكلف بالضريبة بمناسبة وضع وعاء، إصدار الضريبة وتحصيلها. وتتلخص هذه القواعد فيما يلي:

#### 1- العدالة و المساواة: *le principe de la justice*

أصبح مفهوم العدالة أمام الضريبة يثير الكثير من النقاش حيث إن أغلبية العلماء ينظرون إليه كمفهوم نسبي متوقف على القيم السائدة في بلد ما حسب الزمان و المكان، هذا مما يجعل صعوبة تعريفه وصياغته بطريقة مطلقة، لكن المفهوم الحديث للعدالة الجبائية مشتق من مبدأ المساواة أمام الضريبة التي تفرض عموميتها و معادلة الفرد حسب قدرته على الدفع. أن عمومية الضريبة يقصد بها عمومية شخصية بمعنى أن الضريبة تطبق على جميع الأشخاص الخاضعين لسيادة الدولة أو التابعين لها سياسيا أو اقتصاديا دون استثناء، من جهة أخرى يقصد بها عمومية مادية بمعنى أن الأموال كافة لا بد أنها تخضع للضرائب دون تمييز، لكن مع تدخل الدولة بواسطة الضرائب أصبح مفهوم عمومية الضرائب يسوده بعض الاستثناءات منها إعفاءات على الأشخاص و الأموال لاعتبارات اجتماعية، اقتصادية وسياسية.

إن احترام مبدأ العمومية لا يكفي لوحده لتحقيق المساواة أمام الضريبة بل يجب مراعاة القدرة المالية لكل فرد و ذلك نظرا لاختلاف و تباين مدا خيل الأفراد بدرجات متوازنة، فالضريبة لا ينبغي إن تفرض على جميع الأفراد بنفس المقدار و إنما ينبغي أن يدفع كل فرد مبلغا يتناسب مع حجم الدخل المحصل عنه.<sup>1</sup>

## 2- مبدأ اليقين: *le principe de la certitude*

هو كون الضريبة فريضة إلزامية تحددها السلطات المركزية وفق لقوانين يبين فيها معالم الضريبة من حيث نسبتها ووعائها و مواعيد تحصيلها و الإعفاءات الخاصة بها.

محمد عباس محرز، اقتصاديات الجباية والضرائب ، دار هومه-الجزائر-2004-ص24<sup>1</sup>

يهدف أدام سميث من وراء هذه القاعدة إلى حماية حقوق الفرد بتعريفه بدقة إلزامه الضريبي، كما يدخل مفهوم اليقين الاستقرار الضريبي وثباتها فلا تكون عرضة للتغيير والتبدل المستمر بل ينبغي أن يكون في أدنى الحدود حتى لا يظطرب النظام و يفقد الفرد تعوده على دفع الضريبة و يشعر بثقل عبئها. فعلى سبيل المثال أُل "poll tax" ، التي تم تأسيسها كإجراء ضريبي محلي من طرف حكومة المحافظين برئاسة "Margaret Tacher" في بريطانيا العظمى سنة 1990 ، واجهتها معارضة شديدة (مع نتائج سياسية فادحة) لان تخصيصها ومزاياها كانت مبهمة و غير مؤكدة، وبالتالي وصفت بعدم عدالتها.<sup>1</sup>

### 3- مبدأ الملائمة في التحصيل:

يقضي هذا المبدأ أن تكون أحكام تحصيل الضريبة بما فيه المواعيد وأساليب التحصيل الملائمة للفرد وذلك حتى يمكن التخفيف من دفع الضريبة عليه، من جهة أخرى يجب أن يكون وقت دفع الضريبة مناسباً للفرد، كالحصول على الدخل في حالة الضريبة على الدخل أو الجني المحصول الزراعي و جمعه في أبطار الضريبة على النشاط الفلاحي...

وقد نتج عن هذه القاعدة قاعدة "الاقتطاع من المنبع les retenues a la source" والخاصة بالضريبة على الدخل باعتبار أن الاقتطاع عند المنبع أكثر سهولة وملائمة بالنسبة للمكلف بالضريبة وإدارة الضرائب في نفس الوقت.

### 4 - مبدأ الاقتصاد في النفقات:

بمعنى أن الدولة تبتعد عن الضرائب التي تكلفها أموالاً كبيرة وبالتالي ينبغي أن تكون نفقات تحصيل الضريبة قليلة بالمقارنة بمدخلها وألا ما الفائدة منها،

نفس المرجع السابق، ص 29<sup>1</sup>

ومراعاة هذه القاعدة بضمن للضريبة فعاليتها كمورد هام تعتمد عليه الدولة دون ضياع جزء منه من اجل الحصول عليه.  
فان كافة القواعد السالفة الذكر تدور في فلك فكرتي العدالة و المساواة الضريبية وما هي إلا تطبيقات لهما.

#### 4- أهداف الجباية:

إن النظام الضريبي لم يعد ذلك المنبع الذي تقتضي منه الدولة حاجياتها من الأموال فحسب و إنما تعدى ذلك الدور الكلاسيكي وأضيف إليه عدة ادوار أخرى نلمس أهميتها في عدة مجالات:<sup>1</sup>

##### 1- الأهداف المالية:

أي أنها تسمح بتوفير الموارد المالية للدولة، بصورة تضمن لها الوفاء بالتزامها اتجاه الإنفاق على الخدمات المطلوبة من أفراد المجتمع، أي تمويل الإنفاق على الخدمات العامة و على الاستثمارات، الإدارة العمومية، أعباء السدود، المستشفيات...

##### 2- الأهداف الاقتصادية:

إن الضريبة وفقا للفكر المالي المعاصر يمكن أن تؤثر على الخل و الادخار والاستثمار وبالتالي الضريبة تلعب دورا هاما في:

-التخفيض من حدة ضغط التضخم الذي يقوم بامتصاص الفائض من النقود لدى الناس عن طريق الضريبة، أما في حالة الانكماش فيكون

<sup>1</sup>حسين الصغير ، مرجع سبق ذكره، ص9

العكس بحيث تخفض الضريبة وتتوسع في الإعفاءات للوصول إلى مستوى التشغيل الكامل.

-توجيه عناصر الإنتاج نحو الفروع الإنتاجية التي ترغب الدولة في تطويرها وترقيتها ويكون ذلك بالتخفيض من سعر الضريبة أو إعفاء أصحاب هذه المشاريع من دفع الضريبة على أرباح الشركات في الثلاث السنوات الأولى من بداية النشاط.

-استعمال الضريبة كأداة للتوجيه الاقتصادي عن طريق التقليل أو الملاغة في سعر الضريبة حسب القطاعات التي تريد الدولة تشجيعها أو سحبها.

### 3- الأهداف الاجتماعية:

-تحقيق المساواة و العدالة الاجتماعية بين مختلف فئات المجتمع، ذلك بمساهمة كل فرد في التكاليف والأعباء العامة حسب قدرته.

-الحد من المتفاوتات في توزيع الدخل و الثروات بين المواطنين وذلك بزيادة العبء على ذوي الدخل المرتفعة، وتخفيضه إلى أقصى حد ممكن على ذوي الدخل المنخفضة، عن طريق الضرائب المتصاعدة أو الإعفاء الكلي من الضرائب للذين لا يتجاوز دخلهم السقف المعفي من الضريبة.

-الحد من المتفاوتات في توزيع الدخل و الثروات بين المواطنين وذلك بزيادة العبء على ذوي الدخل المرتفعة، وتخفيضه إلى أقصى حد ممكن على ذوي الدخل المنخفضة، عن طريق الضرائب المتصاعدة أو

الإعفاء الكلي من الضرائب للدين لا يتجاوز دخلهم السقف المعفي من الضريبة.

- الحد من التفاوتات في توزيع الدخل و الثروات بين المواطنين وذلك بزيادة العبء على ذوي الدخل المرتفعة، وتخفيضه إلى أقصى حد ممكن على ذوي الدخل المنخفضة، عن طريق الضرائب المتصاعدة أو الإعفاء الكلي من الضرائب للدين لا يتجاوز دخلهم السقف المعفي من الضريبة.

- فرض ضرائب مرتفعة على المنتجات الضارة بصحة الإنسان مثل المشروبات الكحولية و التبغ.

#### 4- الأهداف السياسية:

- تهدف الضرائب إلى حماية الإنتاج الوطني عن طريق فرض الرسوم الجمركية والضرائب المرتفعة بالنسبة للواردات وتخفيضها بالنسبة للصادرات بقصد تشجيع وحماية الاقتصاد الوطني.

- تتمثل الأهداف السياسية في تحقيق سياسة التوازن الجهوي، فقانون المالية لسنة 1995 ومن أجل إنعاش المناطق الصحراوية المعزولة وفي إطار سياسة الجنوب الكبير، تمنح امتيازات للاستثمار و العمل بولايات:اليزي، تمنراست، عين صالح، تندوف، أدرار و بالتالي جلب رؤوس الأموال، اليد العاملة، لتشجيع النشاطات الاقتصادية في إطار التنمية الوطنية الشاملة.

من الأهداف السابقة نستنتج أن الضريبة تهدف أساسا إلى تمويل النفقات العمومية وهي تستخدم أيضا لتحقيق أهداف اقتصادية أو

اجتماعية أو سياسية. لكن اذا تعارض الهدف المالي للضريبة مع أهدافها الأخرى يجب أن تعطى الأولوية للهدف المالي لان الضريبة هي المورد الأساسي للدولة، أما الأهداف الأخرى فيمكن استخدام أدوات السياسة الاقتصادية الأخرى في تحقيقها.

### ثانيا- الجبابة بين المركزية واللامركزية<sup>1</sup>:

اللامركزية الجبائية تعتبر جزء من اللامركزية المالية التي تتمتع بها الأقاليم المحلية وهي تعني تقسيم الصلاحيات الضريبية والمسؤوليات بين مستويات الحكومة .

ويختلف مفهومها حسب النظام الجبائي الذي تعتمده الدولة ففي نظام الإدارة المحلية (إلغاء التركيز ) -كما في الجزائر - فإن مفهوم اللامركزية يقتصر على منح الجماعات المحلية القدرة على تحصيل المداخيل اللازمة لتمويل تكاليف الخدمات المقدمة، ويتيح هذا النهج للحكومات المركزية الإبقاء على تحكمها في معدلات الضريبة وإدارتها، إضافة إلى احتفاظها بسلطة تعديل مستوى الحصة من الضرائب كل عام، وتكتفي الجماعات المحلية في هذه الحالة بجبابة الضرائب وتمويل ميزانيتها إما كليا أو جزئيا وفق ما يحدده القانون.

أما في ظل الأنظمة الجبائية للدول التي تعتمد على نظام الحكم المحلي ، فإن مفهوم اللامركزية الجبائية يتمثل في منح الحكومات المحلية الإستقلالية في التشريع الضريبي، حيث تتعدد المستويات التشريعية، فيستقل كل مستوى بفرض الضرائب وتعديلها بما يتوافق والمستوى المشرع، وذلك لكون المسؤولين المحليين أقرب بكثير من المواطن المحلي عموما والمكاف المحلي خصوصا، لاسيما وأن الموارد الجبائية غير كافية لتمويل النفقات المحلية.

<sup>1</sup> محمد حمو ومنور أوسرير، محاضرات في جبابة المؤسسات، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الطبعة الأولى 2009، ص 235، 236.

### ثالثاً- التنمية الاقتصادية المحلية:

يعد مفهوم التنمية من أهم المفاهيم العالمية في القرن العشرين، حيث أطلق على عملية تأسيس نظم اقتصادية وسياسية متماسكة فيما يسمى بـ " عملية التنمية " ، وتبرز أهمية مفهوم التنمية في تعدد أبعاده ومستوياته، وتشابكه مع العديد من المفاهيم الأخرى مثل التخطيط والإنتاج والتقدم.

وقد برز مفهوم " التنمية " **Développement** بصورة أساسية منذ الحرب العالمية الثانية، حيث لم يستعمل هذا المفهوم منذ ظهوره في عصر الاقتصاد البريطاني البارز " آدم سميث " في الربع الأخير من القرن الثامن عشر وحتى الحرب العالمية الثانية إلا على سبيل الاستثناء، فالمصطلحان اللذان استخدمتا للدلالة على حدوث التطور المشار إليه في المجتمع كانا التقدم المادي " **Material Progress** " ، أو التقدم الاقتصادي " **Economic Progress** " .

وقد برز مفهوم التنمية بداية في علم الاقتصاد حيث استخدم للدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين؛ بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراد، بمعنى زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للحاجات الأساسية والحاجات المتزايدة لأعضائه؛ بالصورة التي تكفل زيادة درجات إشباع تلك الحاجات؛ عن طريق الترشيح المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، وحسن توزيع عائد ذلك الاستغلال<sup>1</sup>.

### التنمية الاقتصادية المحلية:

- ما ذا تعني ممارسة تنمية اقتصادية محلية؟<sup>2</sup>

<sup>1</sup> [http://www.ibtesama.com/vb/showthread-t\\_24383.htm](http://www.ibtesama.com/vb/showthread-t_24383.htm)

<sup>2</sup> البنك الدولي، وحدة التنمية الاقتصادية المحلية، الدليل الإرشادي السريع لعملية التنمية الاقتصادية على المستوى المحلي، أكتوبر 2001. [www.arabgeographers.net](http://www.arabgeographers.net)

إن ممارسة تنمية اقتصادية محلية هو ما يعني العمل مباشرة على بناء القوة الاقتصادية لمنطقة ما محلية، وذلك بغية تحسين مستقبلها الاقتصادي ومستوى نوعية الحياة لسكان تلك المنطقة. إن العصب هو أن يتم العمل على وضع الأولويات للاقتصاد المحلي إذا ما أريد للمجتمعات المحلية أن تكون قادرة على المنافسة في هذا العالم المتطور بسرعة، ويعتمد تحقيق المجتمعات المحلية للنجاح على كونها قادرة على التكيف مع البيئة المتغيرة بسرعة والتميزة بوجود أسواق تتزايد المنافسة فيها.

- من هو الذي يقوم بعملية التنمية المحلية؟

إن المشروعات الاستثمارية الخاصة الناجحة هي تلك التي تخلق الثراء، وفرص العمل ومستويات معيشة محسنة في المجتمعات المحلية. إلا أن المشروعات الخاصة تعتمد على وجود ظروف مواتية إيجابية لنشاطات الأعمال التي تمكنها من تحقيق الرخاء. وللحكومات المحلية دورا أساسيا في خلق البيئات المواتية لنجاح نشاطات الأعمال وخلق فرص العمل. إذا، فالتنمية الاقتصادية المحلية هي عبارة عن شراكة في ما بين الحكومات المحلية، ونشاطات الأعمال ومصالح المجتمع المحلي.

- لماذا القيام بتنمية اقتصادية محلية؟

بدأت ممارسة عملية التنمية الاقتصادية المحلية في عقد السبعينات، وذلك بسبب أن الحكومات المحلية أدركت مدى تحرك رأس المال بشكل سريع في ما بين الكيانات ذات السلطات القانونية. وهذا ما يعني أن الاقتصاد للمجتمعات المحلية، وبالتالي قاعدة التوظيف كانت تتعرض لخطر الانكماش. من خلال الكشف النشط على قاعدتها الاقتصادية، والوصول إلى فهم حول المعوقات للنمو وزيادة الاستثمار، ومن خلال التخطيط الاستراتيجي للبرامج والمشروعات بغية التخلص من العوائق وتسهيل الاستثمار، لقد سعت هذه الحكومات

المحلية إلى تحقيق النمو لقاعدتها الاقتصادية والتوظيفية. واليوم تواجه المناطق المحلية عدد أكبر من التحديات. وتلك التحديات تتضمن ما يلي:<sup>1</sup>

### 1- على المستوى الدولي:

تعمل العولمة تعمل على زيادة التنافس السياسي والاقتصادي على حد سواء للاستثمار. فالعولمة توفر فرص لرجال الأعمال المحليين لتطوير أسواق جديدة، كما أنها أيضا تقدم تحديات من المنافسين الدوليين الذين يدخلون الأسواق المحلية. إن الشركات الصناعية والمصرفية والخدمات متعددة المواقع، متعددة الجنسيات تتنافس على المستوى العالم بحثا عن وجود مواقع، التي تعمل التكاليف فيها بكفاءة، يمكن لها أن تنشئ لها منشآت فيها. والصناعات المتطورة، من الناحية التكنولوجية تتطلب مئارات تخصصية عالية جداً وبنية تحتية تستوعب هذه التكنولوجية المتطورة. إن الأوضاع المحلية هي ما تحدد ما لمجتمع محلي من ميزة مفيدة وبالتالي ما لها من قدرة على جذب الاستثمار والمحافظة على الاستثمار. حتى مدن صغيرة وضواحيها يمكن أن توجد لها مواقع فرص لائقة يمكن أن تنمو وتتنافس على مستوى وطني أو دولي.

### 2- على المستوى الوطني:

إن السياسات الاقتصادية على المستوى الكلي والسياسات النقدية تؤثر على المجتمعات المحلية. كما أن الهياكل التنظيمية، علاوة على غيرها من الهياكل القانونية، تؤثر في تشكيل مناخ نشاطات الأعمال، وهو ما يمكن أن يساعد أو يضر تحقيق أهداف التنمية المحلية (مثلا، معالجة التضخم، إزالة القيود التنظيمية في مجال الاتصالات، وضع معايير بيئية). وعبر العالم تستمر الوظائف الحكومية في التحويل إلى العمل باللامركزية وأصبحت الصناعات الخاصة أكثر تحررا. وكل هذه التطورات لها عواقب اقتصادية على المستوى المحلي. وتحتاج المجتمعات المحلية إلى إدراك لما هي المخاطر المهددة التي تشكل هذه التطورات، بالإضافة إدراك ما هي الفرص التي تأتي معها.

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق،

### 3- على المستوى الإقليمي:

إن المجتمعات المحلية الموجودة في حدود أقاليم معينة، أو في ما بينها، تتنافس لجذب استثمارات محلية ودولية على حد سواء. وهناك أيضا فرص كثيرة للمجتمعات المحلية (في المناطق الحضرية والريفية معاً) للتعاون وبعضها البعض. لأن ذلك سيعمل على تعزيز قدرة المنافسة للاقتصاد الإقليمي ككل، بينما يستفيد منه المفاوضون على انفراد، علاوة على المجتمع الذي ينتمي إلى ذلك الفرد. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تقوم جمعية من الحكومات المحلية والحكومات الإقليمية الرسمية تتوسط بين حكومات وطينة وحكومات محلية منفردة لتلعب أدواراً هامة في عملية التنمية الاقتصادية المحلية.

### 4- على مستوى البلديات:

إن الشركات (الكبيرة منها والصغيرة) كثيراً ما أن تتأسس أو تنمو في مناطق حضرية، وذلك بسبب ما يوجد من تكتيل للاقتصاديات - المنافع من التقاسم للأسواق، والبنية التحتية، والمجاميع من العمال، والعلاقات مع الموردين والمعلومات مع شركات أخرى. وكثيراً ما تعتمد ميزة إمكانيات تحقيق النمو الاقتصادي للمناطق الحضرية على مستوى نوعية الإدارة الحضرية وعلى السياسات التي تؤثر على مدى تتوفر، أو لا تتوفر، الطاقة الكهربائية الكافية، ووسائل النقل، والمياه، والصرف الصحي، والاتصالات وأراضي حضرية مطورة. وتشمل العوامل المؤثرة على إنتاجية العمالة في الاقتصاد المحلي توفر السكن، الخدمات الصحية والتعليمية، توفر المهارات، الأمن، فرص التدريب ووسائل النقل العامة. إن هذه العوامل الصعبة منها والمرنة للبنية التحتية هي ما تمثل العمود الفقري للاقتصادات المحلية الناجحة. ومع ذلك، فإن النشاط الأكثر أهمية وفعالية التي يمكن لحكومات البلديات أن تنفذه هو تحسين العمليات والإجراءات التي ينبغي أن يقوم بها رجال الأعمال في إطار السلطة المحلية بذاتها. ويبرز مسح ما صغيراً تم القيام به لمعظم الحكومات المحلية عدد كبير من الأنظمة المعقدة، والمدارة بطريقة غير سليمة، ومكلفة وليست ضرورية، في

عمليات التسجيل لنشاطات الأعمال. من خلال تقليص هذه الأنظمة، تستطيع منطقة ما أن تحسن مناخ نشاطات الأعمال فيها وتصبح معروفة كبيئة صديقة لنشاطات الأعمال.

#### 5- السكان المحرومون:

تترك المجتمعات المحلية ونشاطات الأعمال بتزايد بأن الاقتصادات المحلية الناجحة تتطلب تجديد اقتصادي، وبيئي واجتماعي. ولهذا السبب فإن ما توضع من استراتيجيات وخطط للتنمية الاقتصادية المحلية وإعادة التوليد لا بد من أن تكون موصلة باستراتيجيات للتخفيف من الفقر وأن تترتب على إدخال المجموعات المحرومة والمهمشة.

رابعاً- آثار اللامركزية الجبائية على النمو الاقتصادي وسبل دعم الجماعات المحلية:

#### 1- آثار اللامركزية الجبائية على النمو الاقتصادي<sup>1</sup>:

حاول العديد من الباحثين إبراز آثار اللامركزية الجبائية على النمو الاقتصادي ، وانتهت الدراسة التي اعتمدت على الإنفاق كمحدد لدرجة اللامركزية الجبائية إلى أن اللامركزية الجبائية لها أثر سلبي، حيث تخفض من حصة الفرد ومن الناتج الداخلي الخام وانقادت هذه الطريقة لكونها لا تفرق بين الإنفاق المتأتي من الموارد المالية المحصلة محليا، والإنفاق الناتج من الموارد المتحصل عليها من الإعانات الحكومية، اما الدراسات التي اعتمدت على درجة تحويل الصلاحيات الجبائية كمحدد لدرجة اللامركزية الجبائية، فقد أظهرت أن اللامركزية الجبائية تؤدي إلى زيادة نسبة نمو الناتج الداخلي الخام، ولها أثر اجابي على النمو الاقتصادي.

1 ملاحى رقية وآخرون، دور الجباية المحلية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني الاول حول اثر التهرب الضريبي على التنمية المحلية في الجزائر، المركز الجامعي لتمنراست، جانفي 2013، ص9.

## 2- إجراءات دعم الجماعات المحلية لتحقيق التنمية الاقتصادية المحلية:

لقد تم التكفل ببعض الأعمال من قبل السلطات المحلية من أجل تحسين الوضعية المالية للجماعات المحلية و التي تجسدت من خلال الاجراءات التالية :

- الإجراءات الموجهة لتحسين الموارد المالية للجماعات المحلية :

من اجل رفع مستوى الإيرادات الضريبية للجماعات المحلية لا سيما الخاصة بالبلديات فقد تم إدراج الإجراءات التالية ضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2008 و تتمثل فيما يلي :

- تخصيص 50 % من الضريبة على الناتج الخام IRG الخاص بالمداخيل الايجارية لصالح البلديات.
- الزيادة في الرسم الخاص المتعلق برخص العقار و لا سيما على مستوى التجمعات الكبرى
- توسيع رسم الإقامة على كافة البلديات مع الزيادة في التعريف بصفة متزنة حسب تصنيف مراكز الإيواء المعنية ( المادة 26).
- الزيادة في الضريبة المستحقة للدولة، الولاية أو البلدية بعنوان البناء في الأملاك العمومية بناء على ترخيص الطرقات لصالح الأشخاص المعنويين أو الطبيعيين الخاضع للقانون العام أو الخاص ( المادة 43 )
- تخصيص أقساط من الرسوم البيئية المخصصة للدولة لصالح البلديات.

## الخاتمة:

بالتوازي مع مجهودات الدولة التي حسنت بصفة ملموسة الموارد البلدية فإنه يجب مواصلة و دعم المسار الشامل لإصلاح المالية و الجباية المحلية. يجب بالمقابل على الجماعات المحلية أن تعمل على التحكم كل ما أمكن ذلك في التكلفة ذات الصلة بسير المرافق العامة المحلية.

## الهوامش:

- سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة، دار الجامعية للنشر، 2000،
- حسين الصغير، دروس في المالية العامة والمحاسبة العمومية، دارالمحمدية العامة، الطبعة الاولى، 1999،
- محمد عباس محرزى، اقتصاديات الجباية والضرائب ، دار هومه-الجزائر-2004-
- محمد حمو ومنور أوسرير،محاضرات في جباية المؤسسات ،مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الطبعة الأولى2009،

[http://www.ibtesama.com/vb/showthread-t\\_24383.htm](http://www.ibtesama.com/vb/showthread-t_24383.htm)

- البنك الدولي، وحدة التنمية الاقتصادية المحلية، الدليل الإرشادي السريع لعملية التنمية الاقتصادية على المستوى المحلي، أكتوبر 2001. [www.arabgeographers.net](http://www.arabgeographers.net)
- ملاحى رقية وآخرون، دور الجباية المحلية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني الاول حول اثر التهرب الضريبي على التنمية المحلية في الجزائر، المركز الجامعي لتمنراست، جانفي 2013،